

التقى رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة في السرايا الكبيرة وفدا من "جمعية المعتقلين اللبنانيين السياسيين في سوريا" برئاسة رئيس الجمعية علي ابو الدهن الذي وزع بعد اللقاء البيان الآتي: "إن جمعية المعتقلين اللبنانيين السياسيين في السجون السورية (LPDS) تتوجه بالطلب من دولة رئيس مجلس الوزراء ومن معالي الوزراء الكرام ومن دولة الرئيس نبيه بري ومن سعادة النواب الكرام لمؤازرة قضيتنا والوقوف إلى جانبنا بتوقيع المشروعات المقدمين من "القوات اللبنانية" ومن "التيار الوطني الحر" بصفة مستعجلة وذلك للحصول على التعويضات اللازمة التي أقرت للمعتقلين المحررين من السجون الاسرائيلية ومساواتنا بالمثل، والعمل على تقديم كل المساعدات المتوجبة من الدولة اللبنانية على كل المستويات والصعد، وتسهيل وإفساح المجال لخلق فرص عمل تناسب مع قدراتنا الجسدية بعد العذاب الطويل، وفتح أبواب المستشفيات الحكومية ووزارة الصحة أمام المرضى والمعوقين منا وتأمين لقمة العيش الشريفة لنا والعمل على إعادة الاعتبار للجميع وخصوصاً من طرد تعسفاً من وظيفته الحكومية. علما بأن برنامجنا سهل جداً عنوانه العمل من أجل الانسانية والكرامة وهو يتعلق بمئات المعتقلين المحررين من السجون السورية وتعساء الحظ الذين ما زالوا قابعين في ظلمة السجون في عذاب مستمر".

وطالبت الجمعية "بإطلاق جميع المعتقلين من السجون السورية فوراً حسب معايير مقبولة وتسليمنا جثامين المتوفين ليصار إلى دفنهم الكريم اللائق بهم، الاهتمام بأهالي المعتقلين الذين جعلوا من حديقة جبران خليل جبران خيمة دائمة لهم منذ أكثر من اربع سنوات لاسماع صرخاتهم المحقة والموجعة والمؤلمة الى المجتمع الدولي، ولكن حتى الآن لا حياة لمن تنادي، مساعدة المعتقلين اللبنانيين المحررين من السجون السورية في الاندماج في المجتمع علما بأن الاكثية منهم لا يزالون يعانون كابوس الظلم الذي لحق بهم من جراء عذابهم، العمل الدائم والمستمر مع معالي وزير العدل اللبناني في ملف المعتقلين في السجون السورية والطلب إليه أن يكون لنا ممثلاً في اللجنة اللبنانية - السورية ليصار إلى إعلامنا بكل ما يحدث من تطورات والاستفادة من خبراتنا لوضع القضية في أطرها السليمة".

اضافت: "أما إذا فشلت وأغلقت جميع الطرق أمامنا ولم تستجب الحكومة السورية لكل المطالب بإطلاق المعتقلين اللبنانيين لديها وإعطائنا جميع حقوقنا، فإننا سنتوجه بشكوى عاجلة الى مجلس الامن الدولي والى كل

المحافل طالبين منها إصدار قرار تحت الفصل السابع يلزم الدولة السورية بقبول لجان التفتيش الدولية بزيارة جميع المعتقلات السورية بحثاً عن رفاقنا في سجونها وأقبية المخابرات والمقابر الجماعية. وانا سوف لن نترك وسيلة محقة ولا طريقاً سليماً إلا ونسلكه الى ان تتحقق كل مطالبنا، وندعوكم جميعاً للوقوف إلى جانبنا ومساعدتنا لأننا بحاجة اليكم".

ووعدت "بتكثيف الاجتماعات مع كل الفاعليات اللبنانية على كل الصعد من سياسية وروحية وإقتصادية وحضهم على وضع قضيتنا على سلم الأولويات التي تستحقها، وتسليم كل منهم ملفاً مفصلاً يشرح اهمية إقامة هذا التعاون. وكذلك الإجتماع مع الجمعيات الدولية الداعمة وشرح قضيتنا التي يجب أن تكون الحاضر الدائم والقوي وتحوز اولوياتهم، وأن يعلموا ان جمعيتنا هي الحاضنة لجميع السجناء اللبنانيين في السجون السورية وعليهم التعاطي مباشرة معنا بشأن كل ما يتعلق بالسجناء".